الأمم المتحدة

A/HRC/57/31

الجمعية العامة

Distr.: General
4 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حيّز المجتمع المدني

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 13/53، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إعداد تقرير مواضيعي يبيّن فيه التحديات والممارسات الفضلى بهدف تقييم توجهات الحيّز المدني بانتظام، ويضمّنه توصيات لأجل جمع المزيد من المعلومات عن الحيز المدني.

واستناداً إلى مدخلات من الدول والمجتمع المدني، إضافةً إلى بحوث مكتبية، يستكشف التقرير أدوار مختلف الجهات الفاعلة ويبيّن أهم عناصر الحيّز المدني المشتركة بين أطر التقييم المختلفة، فضلاً عن الثغرات والتحديات. وفي الختام، يدعو المفوض السامي الدول إلى زيادة إتاحة البيانات ذات الصلة، ويوجه العناية إلى ضرورة ضمان أن يتمكن المساهمون في تقييمات الحيّز المدني على أرض الواقع من القيام بعملهم بأمان، ويوصي بتكثيف العمل على تقييم توجهات الحيّز المدني على الإنترنت.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يحق للناس من جميع الخلفيات، عندما يتعلق الأمر بحياتهم اليومية ومستقبلهم، أن يقولوا كلمتهم في جميع المسائل بدءً من الحصول على خدمات الصحة والعدالة وانتهاءً بتحقيق السلامة العامة والحصول على التعليم. ويسعى الناس إلى القيام بذلك عن طريق ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية ومشاركتهم في النقاش وصنع القرار عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، بدءً من الانتخابات والتطوع وانتهاءً بمجالس الحكماء المحلية غير الرسمية والحركات الاجتماعية. وتمثل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وقادة المجتمعات المحلية والعلماء والفنانون والنقابيون والسياسيون، أصواتاً معبّرة عن هذه المبادرات ومثيلاتها التي يراد بها إحداث تغيير حقيقي في حياة الناس.

2- ومن ناحية أخرى، تقع على عاتق الدول مسؤولية مهمة عن تشكيل القنوات التي يتسنى للناس عبرَها المشاركة والتأثير في القرارات التي تمس حياتهم. وعندما تتيح تلك القنوات إجراء حوار حقيقي، تزيد فرصُ التزام الناس بالقرارات المتخذة وتعزيزِ الثقة بالحكومات، فيكتسب المجتمع مرونة أكبر. وعندما تغلَق القنوات أو تضيق جداً أو تكون غير آمنة، يحدث العكس. وبفهم توجهات الحيّز المدني يتسنى تقييم التغيرات وما يمكن أن ينشأ من مخاطر أو فرص في سياق معين، ومن ثم يكتسي هذا الفهم أهمية بالغة، ليس من أجل التغلب بسرعة على التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان أو التصدي لانتهاكاتها فحسب، وإنما لتوقّي الأزمات وتعزيز التنمية المستدامة.

3- وقد شدد مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/53 على أهمية دور المجتمع المدني في النهوض بحقوق الإنسان عن طريق رصد التحديات والانتهاكات والتجاوزات التي تطال حقوق الإنسان، وتوثيقِها والتوعية بها وتشديد المساءلة وسيادة القانون. ودعا الدول إلى إنشاء آليات لجمع المعلومات والرصد، مثل قواعد البيانات، أو إلى تحسينها بوسائل منها الاستفادة من البيانات التي يجمعها المجتمع المدني ووسائط الإعلام، حتى يتسنى جمع بيانات حقيقية مصنفة كماً ونوعاً عما يتعرض له المجتمع المدني، بما فيه المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام، من تهديدات أو اعتداءات أو حوادث عنف، وحتى يتسنى تحليلُها والإبلاغ عنها، كما دعاها إلى بذل قصارى جهدها لأجل إتاحة تلك البيانات لعموم الناس.

4- وبالمثل، اعترفت الجمعية العامة في قراريها 174/76 و216/78 بما للمدافعين عن حقوق الإنسان من دور بالغ الأهمية في زيادة منع نشوب النزاعات وفي تعزيز السلام والتنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة، عن طريق رصد جميع حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والمساهمة في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. ودعت الجمعية العامة أيضاً الدول إلى تعزيز جمع البيانات الوطنية المصنفة وإلى تحليلها والإبلاغ عن عدد حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغير ذلك من الأفعال المؤذية التي تم التحقق من ارتكابها في حق من يناصر حقوق الإنسان، على النحو المبين في المؤشر 16-10-1 من أهداف التنمية المستدامة.

5- وعلى هذه الخلفية، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوض السامي إعداد تقرير مواضيعي عن التحديات والممارسات الفضلى فيما يتعلق بتقييم توجهات الحيّز المدني بانتظام، وتضمينَه توصيات لأجل تحسين جمع المعلومات عن الحيّز المدني. ويستند هذا التقرير إلى ورقات معلومات قدمتها دول أعضاء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات من المجتمع المدني، وإلى مشاورات أُجريَت مع 25 خبيراً من

المجتمع المدني ومن منظمات دولية، وإلى خبرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في رصد حقوق الإنسان في الحيّز المدني ومؤشراته[1]. وقد حازت المساهمات جميعُها على الاعتراف والامتنان.

ثانياً- ما هو الحيّز المدني ولِمَ تقييم توجهات الحيّز المدني؟

6- الحيّز المدني بيئةٌ تمكّن الأفراد والمجموعات من المشاركة المجدية في جميع جوانب مجتمعاتهم. وهو يعتمد على القنوات الرسمية وغير الرسمية لإقامة الحوار والنقاش اللذين يُسترشد بهما في عمليات صنع القرار ورسم السياسات، كما يعتمد على الممارسات وأشكال السلوك والأعراف الاجتماعية وغيرها. ويتطلب وجود حيّز مدني نابض بالحياة تهيئة بيئة مفتوحة وآمنة ومأمونة، خالية من أي شكل من أشكال الترهيب أو المضايقة أو الانتقام، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وسلطات الدولة، على مختلف المستويات، هي الجهات الفاعلة الرئيسية التي لديها القدرة على تهيئة بيئة يتسنى للناس فيها المشاركة والحصول على المعلومات والتعبير عن آرائهم والتجمع وتكوين جمعيات والخوض في حوار بشأن القضايا التي تمس حياتهم. ويبيّن إطار حقوق الإنسان واجب الدولة أن تكفل للناس القدرة على التأثير في صنع القرار بوسائل منها ضمان وإنفاذ حقوق الجميع في التنظيم والمشاركة والتعبير عن أنفسهم بحرية. لذلك، تتحمل السلطات المسؤولية الأولى عن أمور منها تسجيل ونشر البيانات المتعلقة بالأحداث أو العمليات ذات الصلة وما تتخذه من خطوات ملموسة في ذاك الصدد. وتقوم جهات فاعلة أخرى أيضاً بجمع البيانات لأغراض منها دعم السلطات لأجل الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان وضمان المساءلة أمام الناس. وبتقييم تطور الحيّز المدني تقييماً مجدياً يتسنى فهم ديناميكيات السلطة في سياق معين، أو بشأن قضية بعينها، إلى جانب فهم أنماط الإقصاء. وبالمقابل، من شأن هذه المعلومات والبيانات أن تكون بمثابة إشاراتِ إنذار مبكر بتدهور حالة حقوق الإنسان أو بوجود تحديات تتهدد حقوق الإنسان.

7- ويتطلب الحيّز المدني بطبيعته، وما قد يعبَّر عنه في إطاره من وجهات نظر متضاربة، تخاوُضَ مختلف الجهات الفاعلة، كالأفراد ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والأكاديميين وغيرهم، سواء داخل الحيّز نفسه أو من خلال التأثير عليه. وتحدد هذه الجهات الفاعلة شكل الحيّز نفسه من خلال تسجيل وتحليل العوامل المتعددة التي تتيح وصف ديناميكيات الحيّز المدني. وبالتالي، فإن تقييم هذه الجهات الفاعلة لتوجهات الحيّز المدني يشمل عادةً الرصد (الذي يركّز على تطور الأطر القانونية المؤسسية والأدلة على الحوادث المهمة كقمع الاحتجاجات أو تعطيل الاتصالات) ويمتد إلى تحليل تصورات ذوي المصلحة للتحديات والفرص التي يجدونها عندما يخوضون غمار الشأن العام.

8- وتعتمد القدرة على إجراء تقييمات متماسكة في مواقع مختلفة أو في فترات زمنية مختلفة على عاملين رئيسيين هما: درجة الشفافية التي تمارسها السلطات وقدرة المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى على جمع المعلومات. وبمرور الوقت، اقترحت جهات فاعلة مختلفة العديد من سُبل فهم توجهات الحيّز المدني وطورت مجموعة متنوعة من المنهجيات. والغرض من هذا التقرير هو تسليط الضوء على بعض تلك النهج، وكذلك على الثغرات والتحديات، مساهمةً منه في تعزيز نهج أكثر اتساقاً ومنهجية وتنسيقاً.

(1) وردت مساهمات خطية من خمس دول أعضاء وست مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و22 منظمة من منظمات المجتمع المدني. وستكون المساهمات متاحة على هذا الرابط الإلكتروني: https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc5731-civil-society-space، ما عدا المساهمات التي لم يتَح للجمهور الاطّلاع عليها حرصاً على طابعها السري.

ثالثاً- أطر التقييم

9- لأجل التعبير عن اتساع مفهوم الحيّز المدني، طورت جهات فاعلة مختلفة أطراً للتقييم تتعمق في جوانب مختلفة من الحيّز المدني. ولأجل فهم كيف تسهم أطر العمل هذه في تقييم الحيّز المدني، من المفيد معرفة ما هي الحقوق التي تخضع للتقييم، ومن يقيّم إلى مَن يعود حيّزٌ مدني معيّن، واستناداً إلى أي منهجيات ومصادر بيانات، وكيف تُعرَض النتائج. ويتضمن هذا التقرير قسماً فرعياً منفصلاً عن الحيّز المدني المتاح على الإنترنت.

10- وقد وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً لتوجيه الدول وجهات فاعلة أخرى في تحديد المؤشرات الهيكلية التوضيحية (قبول المعايير والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان)، ومؤشرات العمليات (الجهود المبذولة للوفاء بالتزامات في ميدان حقوق الإنسان ومؤشرات النتائج (نتائج تلك الجهود)، من حيث نوعيتها وكميتها على حد سواء، لأغراض رصد حقوق الإنسان[2]. وتتعلق هذه، على سبيل المثال، بمناصب الوظيفة العمومية التي تشغلها نساء وفئات سكانية أخرى، وبوجود جهات فاعلة في المجتمع المدني تعمل في مجال حرية التعبير، وبحالات الاحتجاز التعسفي المبلغ عنها.

ألف- من يجمع البيانات ويقيّم توجهات الحيّز المدني؟

11- كلما زاد تنوُّع مجموعات البيانات المستخدمة، بما فيها مجموعات البيانات التي لم تُجمَع أساساً بغرض تقييم توجهات الحيّز المدني أو عبر القنوات الرسمية، كلما كانت نوعية المعلومات أفضل. وكلما زاد عدد جامعي البيانات وتعددت المصادر المستقلة، كلما كان أسهل أن تكمّل أنواعُ التقييمات المختلفة للأطر القانونية والمؤسسية وأطر السياسات بعضها البعض وأن تعطي صوراً أكمل.

12- وتحتفظ الدول بالكثير من البيانات المتعلقة بتقييم توجهات الحيّز المدني، فتعتمد وتنفذ القوانين واللوائح التي تشكل بيئة الحيّز المدني. وعليها واجب تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان وتسجيل البيانات والكشف عنها توخياً لذاك الغرض. وكفالةُ الحصول على المعلومات هي مسؤولية الدولة، على ألا يكون تقييده إلا إجراء استثنائياً[3]. ويعني ذلك عدم ادخار أي جهد في سبيل ضمان الحصول على المعلومات التي تهم الجمهور بسهولة وسرعة وبصورة فعالة وعملية، كتلك المتعلقة بالانتخابات وبأداء وسائل الإعلام والاتصالات وظائفَها وبالميزانيات. ويجب أن تفصح هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية عن البيانات المتعلقة بإجراءاتها، بما فيها المعلومات المتعلقة بالاعتقالات والمحاكمات وكيفية التعامل مع المظاهرات. ومع ذلك، كثيراً ما يصعب الحصول على هذا النوع من المعلومات أو يكون غير متاح. ففي بعض الحالات، كما في كينيا مثلاً، شرعت وكالات الإحصاء الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل معاً، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على تحسين جمع البيانات ونشرها بما يتماشى مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان.

13- وفي كثير من الأحيان، تشكّل بيانات المجتمع المدني، بما فيها المعلومات الواردة من المنظمات الدولية غير الحكومية ومن أدوات جمع البيانات وأطر التقييم، العمود الفقري لتقييمات توجهات الحيّز المدني. ويوثق المجتمع المدني المعلومات ويجمعها ويجري تقييمات نوعية وكمية لتوجهات الحيّز المدني بالاستناد إلى مصادر شتى، منها مصادر رسمية وغير رسمية ومفتوحة وأُولى وثانوية؛ بطرائق مثل مراقبة

(2) انظر مفوضية حقوق الإنسان، مؤشرات حقوق الإنسان. A Guide to Measurement and Implementation (دليلٌ إلى القياس والتنفيذ) (2012)، متاح على هذا الرابط: https://www.ohchr.org/en/instruments-and-mechanisms/human-rights-indicators/documents-and-publications.

(3) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19.

الإجراءات القضائية والبيانات التي ينتجها المواطنون والمواقع الإخبارية ووسائط التواصل الاجتماعي واستطلاعات آراء الخبراء واستطلاعات الرأي القائمة على التصورات؛ وتبادل المعلومات عبر شبكات المجتمع المدني المترابطة والمشاورات وحلقات العمل مع ذوي المصلحة؛ ورصد الاحتجاجات والتجمعات العامة؛ وإجراء مقابلات ميدانية. وفي العادة، يجمع المجتمع المدني المعلومات عن المستجدات أو الأحداث أو الحوادث المتعلقة بالحيّز المدني التي تتأثر بالسلطات العامة أو بجهات فاعلة أخرى.

14- وتساهم جهات فاعلة أخرى، من بينها منظمات حكومية دولية وهيئات إقليمية، في رصد توجهات الحيّز المدني حتى في سياق أهداف التنمية المستدامة. فمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، هي الوصية على المؤشر 16-10-1 من الأهداف المتعلقة بعدد الحالات المحقَّقة من القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب التي راح ضحيتها صحفيون وعاملون في وسائل الإعلام ونقابيون ومدافعون عن حقوق الإنسان[4]. ومن المؤشرات الأخرى ذات الصلة بالحيّز المدني المؤشر 5-5-1 المتعلق بنسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية وفي الحكومات المحلية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي الوصية عليه؛ أمّا المؤشر 8-8-2 المتعلق بمستوى الامتثال الوطني لحقوق العمال (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) المستنِد إلى مصادر منظمة العمل الدولية النصّية والتشريعات الوطنية، حسب نوع الجنس والوضع من حيث الهجرة، فمنظمة العمل الدولية هي الوصية عليه؛ والمؤشر 16-10-2 المتعلق بعدد البلدان التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية و/أو قانونية و/أو سياساتية بإتاحة الحصول على المعلومات لعامة الناس، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هي الوصية عليه.

15- وبإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤدي دوراً حيوياً في تقييم مدى امتثال القوانين والسياسات الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وفي توثيق حوادث معينة تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان. وكمثال على اتّباع نهج مبتكر، صمم المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان أداة تسمى "الحق في الدفاع عن الحقوق" لأجل رصد ما يتحقق من تقدم في تهيئة بيئات تمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل منهجي، بالاستناد إلى مؤشرات قائمة على حقوق الإنسان ترتكز على الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان)[5]. وتتيح هذه الأداة جمع البيانات مباشَرة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم، فضلاً عن المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان. ولإعلان مراكش بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في توسيع الحيّز المدني وتشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، مع التركيز بشكل خاص على المرأة، الصادر في عام 2018، قدرٌ من الأهمية كذلك فهو يشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على جمع البيانات ورصد الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، بالاعتماد على المنهجية المتفق عليها دولياً الخاصة بالمؤشر 16-10-1 لأهداف التنمية المستدامة[6]. وحسب استقصاء آراء أجرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2024، يُطلِع حوالي ثلث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئتين "أ" و"ب" بعضَه البعض على البيانات المجمّعة ذات الصلة.

(4) انظر هذا الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/2023/20230919-global-progress-report-on-sdg-16-indicators.pdf.

(5) انظر هذا الرابط: https://defend.humanrights.dk/about.

(6) انظر هذا الرابط: https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/11/Marrakech-Declaration_ENG_-12102018-FINAL.pdf.

باء- ما هي الأساليب والمنهجيات المستخدَمة؟

16- هناك، على وجه العموم، ثلاثة أنواع من أطر التقييم المستخدمة وهي: تلك التي تركّز في المقام الأول على الأطر القانونية وأطر السياسة العامة وتتتبّع تطورها، ترافقها مجموعة فرعية تركّز على العمليات الانتخابية؛ وتلك التي تسجِّل في المقام الأول الأحداث التي تخلّف أثراً في قدرة الناس على المساهمة في النقاش والمشاركة في صنع القرار؛ وتلك التي تستند إلى الاستقصاءات القائمة على التصورات وتحليل الخبراء للتوجهات والمستجدات، والتي تقترن في العادة بأحدهما أو بكليهما، وتتضمن في كثير من الأحيان عنصر مراجعة النظراء أو الخبراء. ويقدّم هذا التقرير لمحة عامة عن أمثلة محددة، حيث تجمع غالبية الأطر بين منهجيات وبيانات مختلفة، وترجع في كثير من الأحيان إلى منهجيات وبيانات بعضها البعض.

17- ولدى عدد من المبادرات خبراءٌ أو مراقبون آخرون يحددون تصنيفات أو درجات لعناصر معينة من الحيّز المدني ويجمّعونها في مؤشرات مركّبة، مما يتيح، على سبيل المثال، ترتيب الدول بناءً على مدى انفتاح الحيّز المدني لديها أو تقييده. وبغض النظر عن قضايا التمثيل والتفسير، من شأن هذه المعلومات أن تساعد في سد بعض الثغرات، حتى في البيانات الرسمية، وأن تؤدي دوراً مهماً في مجال الدعوة. وشدد المساهمون على أنه لا يمكن إجراء تقييمات مُجدية للحيّز المدني دون فهم السياق أو دون إشراك مختلف الجهات الفاعلة على أرض الواقع.

18- ويتسم بعض المبادرات بطابع تشاركي فيُشرك السكان الذين يقيّم حيّزَهم المدني بوسائل منها استطلاعات الرأي العام ومقاييس الضغط. وتوخياً لتعزيز بيئة سياساتية تمكّن المواطنين والمجتمع المدني من الحصول على المعلومات وخوض غمار عمليات صنع السياسات الوطنية، استحدث بعض الدول قنوات تشاركية تجمع البيانات عن مدى تخاوض المواطنين. ففي شيلي، على سبيل المثال، تتيح وزارة الداخلية والأمن العام المعلومات عن مشاركة المجتمع المدني في مختلف آليات الإدارة العامة، بوسائل منها مأسسة مجالس المجتمع المدني[7]. وفي أيرلندا، عُرّفت البيانات المفتوحة بأنها مورد أساسي بالنسبة للحكومة والمجتمع المدني، استناداً إلى استراتيجية البيانات المفتوحة والبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة[8]، يتيح الاطّلاع على البيانات الحكومية الرسمية غير الشخصية[9]. وبإمكان المجتمع المدني الأيرلندي المشاركة عبر مجموعة متنوعة من المنصات[10]، منها منتدى المجتمع المدني السنوي والمنتدى الوطني لذوي المصلحة في أهداف التنمية المستدامة[11] والاستعراض الوطني الطوعي[12] في إطار الاستعراض الدوري الشامل ومركز بيانات أهداف التنمية المستدامة GeoHive.

(7) انظر، على سبيل المثال، https://generoyparticipacion.interior.gob.cl/ (باللغة الإسبانية) و https://serviciomigraciones.cl/en/citizen-engagement/.

(8) انظر هذا الرابط: https://www.gov.ie/ga/eolas-polasai/8587b0-open-data/?referrer=http%3A%2F%2Fwww.per.gov.ie%2Fen%2Fopen-data.

(9) انظر هذا الرابط: https://data.gov.ie/.

(10) انظر هذا الرابط: https://www.ireland.ie/en/dfa/role-policies/international-priorities/human-rights/human-rights-in-ireland/.

(11) انظر هذا الرابط: https://www.gov.ie/en/collection/c1cb6e-national-sustainable-development-goals-stakeholder-forum/#2023.

(12) انظر هذا الرابط: https://www.gov.ie/en/publication/274d0-sustainable-development-goals-voluntary-national-review-2023/.

1- تقييم الأطر القانونية وأطر السياسات وتنفيذها

19- تدل المناهج التي تقيّم الأطر القانونية وأطر السياسة العامة على الكيفية التي تترجم بها الدول التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة إلى أطر وممارسات قانونية ومؤسسية وطنية. ومجرد وجود قوانين أو لوائح وطنية لتقييم حالة الحيّز المدني ليس كافياً بسبب طبيعته الديناميكية، بينما تتيح المعلومات عن كيفية تطور الأطر القانونية والمؤسسية استبصارات مهمة في التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

20- ومن بين أهم مجالات التطورات القانونية التي تؤخذ بعين الاعتبار في تقييمات الحيّز المدني في أكثر الأحيان مدى توافق المعايير الوطنية مع المعايير الدولية فيما يتعلق بالأنشطة السياسية والإعلام وعمل المجتمع المدني، في علاقتها، على سبيل المثال، بالحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحرية التعبير والحصول على المعلومات، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والخصوصية، وكذلك المعايير المتعلقة بالسلامة والوصول إلى العدالة وضمانات عدم التمييز.

21- ومن شأن القوانين والسياسات أن تؤثر في تلك الحقوق والحريات بطرق شتى، ولا سيما في المجالات التالية: العمليات الانتخابية والتمييز في حق مجموعات بعينها والتقاضي الاستراتيجي المناوئ لمشاركة عامة الناس وتنظيم المحتوى على الإنترنت وتنظيم وسائل الإعلام والتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والاتصال بالإنترنت والخصوصية والبيانات والتجمعات والجمعيات وحصول المجتمع المدني على التمويل والأمن القومي والأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية ومكافحة الإرهاب والمراقبة وحالات الطوارئ والتشريعات "الاستثنائية" التي تُعتمد دون اتّباع الإجراءات التشريعية المعتادة.

22- وتقيّم عدة مبادرات القوانين وغيرها من الاجتهادات القضائية ومدى توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويحلل المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح فئات العوائق القانونية التي تؤثر في تشكيل منظمات المجتمع المدني وفي عملياتها وحصولها على الموارد؛ وحرية التعبير والتجمع في أكثر من 50 دولة، استناداً إلى حالة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان؛ وتقييمات كيفية التوفيق بين القوانين الوطنية وبين الصكوك الدولية[13]. ويقيّم مقياس منظمات المجتمع المدني التابع للمركز الأوروبي للقانون غير الهادف للربح مدى الامتثال للمعايير الدولية والممارسات الجيدة في الحيّز المدني[14]. ووضعت لجنة هلسنكي البيلاروسية مؤشراً لحقوق الإنسان بغرض تقييم مدى امتثال القوانين والسياسات والممارسات الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتتبُّع التوجهات القانونية[15].

23- وبالإضافة إلى التشريعات، يقيّم معظم أطر التقييم أيضاً تصورات الناس ويضع في الاعتبار تحليلات الخبراء فيما يتعلق بتنفيذ التشريعات وأثره في احترام حقوق الإنسان والحيّز المدني. ويقيّم مرصد سيفيكوس البيئة العامة المهيأة للحيّز المدني في البلدان بالاستناد إلى مجموعة واسعة من المصادر المستقلة، مع التركيز على حريات تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير[16]. ويوفر معلومات عن التقييدات القانونية والبيروقراطية وعن الاعتداءات على المدافعين والصحفيين على الإنترنت وخارجه، وعن الرقابة والتشهير الجنائي وإغلاق منظمات المجتمع المدني، فيعطي بذلك وزناً كبيراً للبيانات التي ينتجها المجتمع المدني المحلي. وتبحث تقارير الديمقراطية الصادرة عن معهد "أصناف الديمقراطية" في المؤسسات المحورية للديمقراطية الانتخابية والحريات المدنية كي تستند إليها في تصنيف الدول، مستكشفةً كيف تقيّد السلطة

(13) انظر هذا الرابط: https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor.

(14) انظر هذا الرابط: https://csometer.info.

(15) انظر هذا الرابط: https://index.belhelcom.org/en/.

(16) انظر هذا الرابط: https://monitor.civicus.org/.

التشريعية والسلطة القضائية السلطة التنفيذية، وكيف تكفل سيادة القانون احترام الحريات المدنية، ومقيّمةً في الوقت نفسه إجراء انتخابات حرة ونزيهة وحالات الترهيب الحكومي والرقابة على وسائل الإعلام ومضايقة الصحفيين وأشكال تقييد حرية التعبير وقمع المجتمع المدني، وغير ذلك من الجوانب[17]. وتأخذ تقارير الحرية في العالم الصادرة عن منظمة دار الحرية بعين الاعتبار القوانين والممارسات الفعلية في رصدها لتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[18]. وبالمثل، تقيّم الأطر الأخرى القائمة على التصورات وتحليل الخبراء المؤسسات والحوكمة وحقوق الإنسان والحريات العامة وسيادة القانون[19].

24- وينشر المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية تقييمات شهرية لمستجدات الديمقراطية وحقوق الإنسان في 173 بلداً، استناداً إلى مواد إعلامية إلكترونية ومطبوعة وإلى تقارير وتحليلات الخبراء، منها ما يتعلق بالقوانين والسياسات التي تمس الحيّز المدني والتي اعتُمدت في الآونة الأخيرة[20]. وعلى هذا الأساس، تجمّع مؤشرات حالة الديمقراطية في العالم التوجهات الديمقراطية على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي عبر طائفة واسعة من مؤشرات الأداء الديمقراطي[21]. وتُعِد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يسمى بأمساح الحيّز المدني بناءً على المعلومات التي يقدمها أعضاء المنظمة وذوو مصلحة آخرين. وهي عبارة عن تقييمات نوعية للقوانين والسياسات والمؤسسات والممارسات التي تحدد شكل الحيّز المدني في أي بلد عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو في بلد شريك[22].

25- واستناداً إلى مشاورات سنوية عبر الإنترنت من خلال منصة الحقوق الأساسية، تجري وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية مقارنة بين المعلومات عن حالة الحقوق الأساسية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بغرض تبيُّن التوجهات القانونية؛ والتهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان على الإنترنت وخارجه، بما فيها فرط الرقابة الإدارية وخفض التمويل؛ واستخدام القوة والمراقبة من قِبل الجهات المكلفة بإنفاذ القانون؛ والتجريم؛ والإشراف على المحتوى عبر الإنترنت؛ والتقاضي الاستراتيجي المناوئ لمشاركة عامة الناس[23].

26- ويحلل المؤشر العالمي لحرية الصحافة الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود التوجهات العالمية والإقليمية والوطنية في القوانين والسياسات، استناداً إلى تحليل نوعي يجريه متخصصون[24]. وهو يقدم أيضاً إحصاءً كمياً للتجاوزات التي تطال وسائل الإعلام، ويبحث إتاحة المعلومات والرقابة أو العقوبات القضائية وأشكال تقييد حرية التعبير وتدابير حماية المصادر وإفلات المسؤولين عن الاعتداءات على الصحفيين من العقاب.

27- وترصد عدة منظمات إقليمية العمليات الانتخابية وفق المنهجيات المعمول بها. وقد تكوّنت لدى الاتحاد الأفريقي خبرة في هذا الشأن على مدى عقود عدة، حتى فيما يتعلق برصد الإنذار المبكر

(17) انظر هذا الرابط: https://v-dem.net/.

(18) انظر هذا الرابط: https://freedomhouse.org/report/freedom-world.

(19) انظر، على سبيل المثال، مؤشرات الحوكمة المستدامة ومؤشر التحول لدى مؤسسة بيرتلسمان شتيفتونغ؛ ومؤشر الديمقراطية لدى وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الإيكونوميست؛ ومؤشر الحرية الإنسانية لدى معهد فريزر ومعهد كاتو؛ ومؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية لدى مؤسسة محمد إبراهيم؛ ومؤشر الدول الهشة لدى صندوق السلام؛ ومقياس المجتمع المفتوح لدى مؤسسة المجتمع المفتوح؛ ومؤشرات الحوكمة العالمية لدى البنك الدولي.

(20) انظر هذا الرابط: https://www.idea.int/democracytracker/.

(21) انظر هذا الرابط: https://www.idea.int/democracytracker/gsod-indices.

(22) انظر هذا الرابط: https://www.oecd.org/gov/open-government/civic-space.htm.

(23) انظر هذا الرابط: https://fra.europa.eu/en/themes/civil-society.

(24) انظر هذا الرابط: https://rsf.org/en/index.

وتقييمات الضعف الهيكلي[25]. ويأخذ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعين الاعتبار حالة حقوق الإنسان في إطار رصده للانتخابات، بما فيها مشاركة المرأة والأقليات قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها وكذلك في يوم الانتخابات نفسه (بما في ذلك المشاكل من قبيل حشو صناديق الاقتراع أو ترهيب الناخبين)[26]. وبالمثل، تُصدر المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية تقارير معمَّقة عن الانتخابات تقيّم فيها السياق المحلي في ضوء المبادئ والمعايير والالتزامات الدولية، مع التركيز على نزاهة الانتخابات والثقة الديمقراطية وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان وسلامة المعلومات[27].

28- وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود ترابط ما بين احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقدرة الناس على التعبير عن أنفسهم وعلى المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعندما يكون هناك عدم مساواة وإقصاء اجتماعيان واقتصاديان، تتضرر المشاركة والمناقشات العامة المجدية. وبالتالي، يساهم تقييم الحقوق في التعليم وفي مستوى معيشي لائق، على سبيل المثال، في تقييم توجهات الحيّز المدني. فعلى سبيل المثال، يوفر متتبِّع الحقوق لدى مبادرة قياس حقوق الإنسان إطاراً شاملاً لتتبُّع مدى التمتع بجميع حقوق الإنسان[28].

2- الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بالحيّز المدني

29- بالإضافة إلى أطر التقييم الواسعة هذه، يمكن تقييم الأثر الذي تخلفه تدخلات الدولة في الحيّز المدني بجمع المعلومات عن الحوادث والتوجهات والأنماط من مصادر متنوعة، من جملتها الضحايا والشهود والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وأنواع أخرى من الإحصاءات غير الرسمية، بالإضافة إلى البيانات الحكومية. وتتّبع مجموعة من الكيانات نُهجاً متنوعة في هذا العمل، منها التركيز على الأنواع المختلفة من الحوادث الموثقة ومنهجية التوثيق المتغيرة ونطاق التغطية الجغرافي والاستخدام المقصود للمعلومات والمنهجية المطبَّقة. وبالتالي، فإن الشفافية بشأن الطرائق والأهداف والنطاق أمر بالغ الأهمية في تمكين الغيْر من استخدام البيانات والتحليلات التي يتم إنتاجها.

30- والخلاصة أنه، لأجل تقييم موضوع هذا التقرير بشكل مجدٍ، ينبغي توثيق الأنواع الإرشادية التالية من الحوادث التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مع ملاحظة أن هذه الحوادث لا تُعتبر جميعها انتهاكات بالضرورة في كل حالة:

(أ) التدابير التي تستهدف الأفراد، بما فيها عمليات القتل؛ وحالات الاختفاء القسري؛ والتجريم، بما فيه الاعتقال والاحتجاز التعسفيان والمحاكمات غير العادلة؛ وحالات التعذيب وسوء المعاملة؛ والاعتداءات الجسدية والتهديدات (بالقتل)؛ والعنف الجنساني والتحرش الجنسي؛ والمراقبة؛ وقرارات حظر الأسفار والتنقل؛ والإقامة الجبرية؛ ومصادرة الأصول الشخصية؛ والتحريض على الكراهية والعنف عبر الإنترنت؛

(ب) التدابير التي تستهدف المنظمات، بما فيها رفض تسجيلها وإلغاؤه وإغلاق مكاتبها ومداهمتها والإضرار بأصول المنظمات أو تجميدها أو مصادرتها؛

(ج) التقييدات والتهديدات عبر الإنترنت، بما فيها المراقبة الرقمية المحددة الهدف، والرقابة على المحتوى عبر الإنترنت، والتدخل السياسي في القرارات التحريرية والتعطيل المحدد الهدف، جزئياً و/أو كلياً، لقنوات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية أو المواقع الإلكترونية أو الإنترنت؛

(25) انظر هذا الرابط: https://au.int/en/articles/election-observation-africa.

(26) انظر هذا الرابط: https://www.osce.org/odihr/elections/methodology.

(27) انظر هذا الرابط: https://www.ifes.org/election-assessments.

(28) انظر هذا الرابط: https://zerotracker.net/.

(د) التدابير المتعلقة بالاحتجاجات والتجمعات، بما فيها حظر الاحتجاجات السلمية أو تكرار رفض التصريح بالاحتجاجات ومراقبة الاحتجاجات وتنفيذ اعتقالات في صفوف المتظاهرين والإفراط في استخدام القوة أثناء الاحتجاجات؛

(هـ) التخويف والأعمال الانتقامية بسبب التعاون أو السعي للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة أو آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

31- وفيما يتعلق بالاعتداءات والتهديدات الجسدية، تجمع منظمة مدافعي الجبهة الأمامية بيانات آنية وتاريخية عن عمليات قتل ومحاولات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والتهديدات بالقتل والاعتقال والاحتجاز والمراقبة والتشهير والاختفاء القسري والعنف والمضايقات عبر الإنترنت ومصادرة الممتلكات وعن أفعال أخرى، تغذي "مشروع ذكرى المدافعين عن حقوق الإنسان" الذي يشترك في تنفيذه المجتمع المدني حيث يتاح الاطّلاع على البيانات حسب البلد ونوع حقوق الإنسان ونوع الجنس[29]. وقد أنشأت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان مرصدَ حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بقصد توثيق عمليات القتل والاحتجاز والتعذيب وغيرها من أشكال سوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان[30].

32- وفيما يتعلق بالانتهاكات التي تُرتكب في حق الإعلاميين والصحفيين والحوادث المتعلقة بهم، يوثق مقياسُ منظمة مراسلون بلا حدود[31] وقاعدة بيانات لجنة حماية الصحفيين للاعتداءات على الصحافة[32] حالات اعتداء محددة حسب البلد ونوع الجنس ووضع الحالات.

33- ويجمَع مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وينشر البيانات عن الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان التي ترتكبها جهات فاعلة في قطاع الأعمال التجارية، استناداً إلى المعلومات المتاحة للعموم وإلى المقابلات وعن طريق شراكات المجتمع المدني[33]. وتوثق منظمة الشاهد العالمي حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في كل بلد وقطاع[34]. وفي سياق مكافحة الفساد، تقدم منظمة الشفافية الدولية تقارير عن تقييدات وسائل الإعلام والمجتمع المدني بواسطة تقييمات نظام النزاهة الوطني[35] الذي طورته المنظمة، بما في ذلك عن حالات القتل وأنواع أخرى من الاعتداءات على نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، استناداً إلى مصادر شتى[36]. وتقدم أداة تتبُّع الاحتجاجات العالمية لدى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي لمحة عامة عن التوجهات العالمية والحوادث التي تخلّلت أكبر الاحتجاجات المناهِضة للحكومات منذ عام 2017 حسب البلد والدوافع وحجم الاحتجاجات ومدتها[37].

(29) انظر هذا الرابط: https://unctadwcpm.org.

(30) انظر هذا الرابط: https://www.omct.org/en/resources/news/the-observatory-for-the-protection-of-human-rights-defenders.

(31) انظر هذا الرابط: https://rsf.org/en/barometer.

(32) انظر هذا الرابط: https://cpj.org/data/.

(33) انظر هذا الرابط: https://www.business-humanrights.org/en/from-us/human-rights-defenders-database/.

(34) انظر هذا الرابط: https://www.globalwitness.org/en/campaigns/environmental-activists/numbers-lethal-attacks-against-defenders-2012/.

(35) انظر هذا الرابط: https://www.transparency.org/en/national-integrity-system-assessments.

(36) انظر هذا الرابط، على سبيل المثال، https://www.transparency.org/en/news/cpi-2021-corruption-human-rights-democracy.

(37) انظر هذا الرابط: https://carnegieendowment.org/features/global-protest-tracker?lang=en.

34- وعلى المستوى الإقليمي، يجمّع المنتدى الآسيوي وينشر، بما في ذلك حسب نوع العنف والجاني والضحية، البيانات التي يستقيها من وسائل الإعلام وغيرها من مصادر الأخبار عن تنفيذ القوانين والسياسات التقييدية المتعلقة بالحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وكذلك عن حالات في آسيا راح ضحيتها مدافعون عن حقوق الإنسان[38]. وتُصدر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بواسطة مرصد الحيّز المدني لديها تقارير إقليمية ووطنية عن المستجدات التشريعية والاعتداءات على المجتمع المدني في البلدان العربية[39]. وعلى نحو مماثل، أطلقت لجنة العدالة مشروع "العدالة للمدافعين عن حقوق الإنسان" بهدف تقييم وتوثيق أنواع مختلفة من الانتهاكات التي يتعرض لها أفراد المجتمع المدني والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان والأقليات والمحامون والصحفيون والباحثون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[40].

35- وقد وضع بعضُ الدول آليات لتوثيق التوجهات ذات الصلة بالمجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق التنفيذي الوطني في المكسيك ينشر إحصاءات شهرية على الموقع الإلكتروني لآلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين تتعلق بالتهديدات والاعتداءات على المجتمع المدني والصحفيين والنقابيين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، وعلى فئات سكانية محددة[41]. وفي أيرلندا، تقوم خدمة التحليل الشرطي بجمع البيانات عن التهديدات والاعتداءات دعماً لتحقيقات الشرطة وقرارات الإدارة[42]. وفي الإكوادور، يرصد مجلس الاتصالات، في إطار القانون الأساسي المتعلق بالاتصالات، الاعتداءات على الصحفيين، واضعاً في الاعتبار ما يرده من معلومات من المجتمع المدني والمواطنين. وقد سلط المعهد الهولندي لحقوق الإنسان الضوء على عدد من المبادرات الحكومية وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالحيّز المدني، بما فيها تقارير مركز البحوث والتوثيق عن الاعتداءات على الصحفيين[43] وتقارير PersVeilig عن الصحفيين الذين يتعرضون للاعتداء أو العنف[44] وحوادث الاعتداء والعنف أثناء الاحتجاجات السلمية[45]، وكذلك عن التهديدات التي توجَّه إلى الساسة، حتى على وسائل التواصل الاجتماعي وتحديداً إلى النساء في ميدان السياسة والأقليات[46].

36- وهناك أيضاً مبادرات للمجتمع المدني على المستوى الوطني تقدم تقارير بشكل أساسي بناء على ما يقع من حوادث. فعلى سبيل المثال، تسجل منظمة سيفيليس لحقوق الإنسان، في جمهورية فنزويلا البوليفارية، الأحداث التي تنتهك حقوق المجتمع المدني وبيئة الحيّز المدني بغية توفير بيانات عن سمات الخروق المحتملة وعن حجمها ومدى خطورتها وأنماطها وتوجهاتها[47]. وتجمع منظمة OVD-Info بواسطة خط ساخن يعمل على مدار الساعة معلومات عن الملاحقات القضائية ذات الدوافع السياسية والبيانات المتعلقة بالاحتجاجات والاضطهاد خارج نطاق القضاء الذي يستهدف حركات مناهضة الحرب

(38) انظر هذا الرابط: https://asianhrds.forum-asia.org/.

(39) انظر هذا الرابط: https://civicspace.annd.org/en.

(40) انظر هذا الرابط: https://www.cfjustice.org/justice-for-hrds/.

(41) انظر هذا الرابط: https://www.gob.mx/defensorasyperiodistas (باللغة الإسبانية).

(42) انظر هذا الرابط: https://www.garda.ie/en/about-us/our-departments/garda-siochana-analysis-service/.

(43) انظر هذا الرابط: https://repository.wodc.nl/handle/20,500,12832/3255 (باللغة الهولندية).

(44) انظر هذا الرابط: https://www.persveilig.nl/over-persveilig/analyse-meldingen.

(45) انظر هذا الرابط: https://www.platform-investico.nl/artikel/onderzoek-demonstratierecht-in-de-knel/#annotation-39162-93.

(46) انظر هذا الرابط: https://www.om.nl/onderwerpen/bedreigde-politici/nieuws/2023/05/22/niet-eerder-zoveel-meldingen-van-bedreiging-politici.

(47) انظر هذا الرابط: https://www.civilisac.org/monitor/monitor-civico (باللغة الإسبانية).

في الاتحاد الروسي، وغير ذلك من الجوانب[48]. وفي تايلاند، تجمّع منظمة "محامون تايلانديون من أجل حقوق الإنسان" إحصاءات عن القضايا المتعلقة بممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع، بما في ذلك بموجب "قانون الطعن في الذات الملكية" والقانون الجنائي، في قاعدة بيانات تسجَّل فيها الأحداث والانتهاكات التي ترتكبها الدولة وجهات فاعلة أخرى بالترتيب حسب تاريخ حدوثها[49].

جيم- لمن هو الحيّز المدني؟

37- المقياس الأوسع نطاقاً للحيّز المدني هو المشاركة العامة في حد ذاتها التي تحدد من يشارك في الشؤون العامة. وتُظهر مؤشراتٌ ذات صلة تتعلق بالعمليات الرسمية التي أنشأتها السلطات للاستنارة بها في عمليات صنع القرار مَن هم السكان والمجتمعات المحلية المختلفة (على سبيل المثال، النساء أو الأقليات المختلفة) الذين يمارسون حقهم الفعلي في التصويت في الانتخابات أو يسعون بطريقة أخرى إلى التأثير في القرارات التي تمسّهم. وكثيراً ما تكون ثمة حاجة إلى بذل جهود محددة لجمع البيانات عن أولئك الذين "تُركوا خلف الركب"، حيث قد لا تكون البيانات مصنفة بما يكفي لإظهار مثل هذه الأنماط، أو قد تكون هذه المجموعات غير ظاهرة للعيان في جهود جمع البيانات. وبالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالانتخابات، ينبغي تسجيل العمليات التشاركية الأخرى من قبيل ما إذا كانت تُجرى استقتاءات ومن يشارك في العرائض وتجمعات المواطنين وغيرها من طرائق جمع الآراء من المجتمعات المحلية[50]. ومن بين المؤشرات البديلة لفهم ما إذا كانت تجري مناقشات ومن يمكنه المشاركة في المناقشات، وجودُ أنواع مختلفة من وسائل الإعلام بلغات مختلفة، ومعرفة من لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت ومدى كثافة حركة المرور على منصات إلكترونية بعينها. وقد يكون عدد التجمعات والجمعيات مؤشراً عاماً على ما إذا كانت هذه الحريات الأساسية تنفَّذ أم لا، خاصة إذا توفرت بيانات للمقارنة بمرور الوقت. بيد أن هناك حاجة دائمة أيضاً إلى مزيد من المعلومات عن السياق لأجل تقييم الطبيعة الحقيقية للتجمعات والجمعيات.

38- وكمثال على تقييم مشاركة المواطنين في العمليات التشريعية، يجمع الاتحاد البرلماني الدولي البيانات في قاعدة بيانات بَارلاين الخاصة به عن البرلمانات الوطنية، بما فيها بيانات عمّا إذا كان متاحاً للمواطنين التعليق على مشاريع التشريعات؛ وما إذا كانت اجتماعات اللجنة مفتوحة لعامة الناس؛ وما الحصص الجنسانية وحصة الشباب؛ وعدد المقاعد المحجوزة؛ ونسبة البرلمانيات وعددهن حسب الفئة العمرية؛ وما السن الدنيا للأهلية؛ وعدد المرات التي استُخدم فيها إجراء تشريع الطوارئ[51].

39- وفيما يتعلق بالاعتداءات على مجموعات سكانية أو جهات فاعلة بعينها، يوفّر بعضُ الأطر معلومات مستنِدة إلى حوادث. ويوفر مؤشر الحقوق العالمي الذي وضعه الاتحاد الدولي للنقابات العمالية بيانات عن التوجهات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن انتهاكات حقوق النقابات والعمال والمفاوضة الجماعية، بعضها يستند إلى حوادث، كما يوفر بيانات تتعلق بتجريم الحق في الإضراب وتآكل المفاوضة الجماعية والاستبعاد مِن حماية العمّال وأشكال تقييد الوصول إلى العدالة وإلغاء تسجيل النقابات والاعتداءات على حرية التعبير والتجمع وحالات الاعتقال والاحتجاز والسجن تعسفاً والاعتداءات العنيفة على العمال والتقتيل[52].

(48) انظر هذا الرابط: https://www.factipanel.org/reports.

(49) انظر هذا الرابط: https://database.tlhr2014.com/ (باللغة التايلاندية).

(50) انظر، على سبيل المثال، هذا الرابط: https://assemblyguide.demnext.org/.

(51) انظر هذا الرابط: https://data.ipu.org/.

(52) انظر هذا الرابط: https://www.ituc-csi.org/global-rights-index.

40- وترسم مؤسسة كيفينا تيل كيفينا خرائط بالتهديدات التي يتعرض لها الناشطون في مجال حقوق المرأة وحقوق أفراد مجتمع الميم+ في البلدان المتأثرة بالنزاعات والهشاشة والعنف وتبلّغ عنها[53]. وفيما يتعلق بالأطفال والمدافعين عن حقوق الطفل، هناك نقص في البيانات الموثوقة بوجه عام. ومع ذلك، اقترحت منظمة إنقاذ الطفولة اتّباع نهج في تقييم ظروف الحيّز المدني على الإنترنت وخارجه، بما فيها الأطر القانونية وغيرها من الأطر التنظيمية، بالنسبة للأطفال والجهات الفاعلة في ميدان حقوق الطفل[54]. وترصد مبادرة الحرية الفنية الأسباب الجذرية وراء القمع الفني وتدعو إلى تمتع الفنانين بالحرية الإبداعية وبالأمان في بلدانهم[55].

دال- الحيّز المدني على الإنترنت

41- تعني رقمنة الأنشطة الاجتماعية والسياسية تدريجياً أن شبكة الإنترنت قد تحولت إلى "الميدان" الجديد. فالأدوات الرقمية تتيح فرصاً جديدة وتنشئ مخاطر جديدة لأولئك الذين يخوضون المناقشات ويدلون بدلوهم في الشؤون العامة. وتقيّم تقارير "الحرية على الشبكة" الصادرة عن منظمة دار الحرية التدابير المتعلقة بالحصول على المعلومات وحرية التعبير والخصوصية وعدم التعرض لتبعات التداعيات القانونية والخارجة عن القانون الناشئة عن الأنشطة على الإنترنت في جميع أنحاء العالم[56]. ومنصة CYRILLA هي قاعدة بيانات مفتوحة تتيح الاطلاع على التشريعات والقضايا والتحليلات المتعلقة بحقوق الإنسان في الفضاءات الرقمية في جميع أنحاء العالم. وقد جرّب المركز الأوروبي للقانون غير الهادف للربح أداةً لرصد الشركاء المحليين في أربعة بلدان بقصد جمع البيانات حول كيفية تيسير جهات فاعلة حكومية وخاصة التجمعات التي تتم بوساطة رقمية أو التي تنظَّم عبر الإنترنت وحول كيفية حمايتها[57].

42- ويكتسي جمع البيانات المتعلقة بتعطيل الاتصالات أو بتقييدات المحتوى على الإنترنت والاطّلاع عليه أهمية خاصة بالنظر إلى نتائجها الواسعة النطاق[58]. ويقدم تحالُف استمِر (#KeepItOn)، الذي تقوده منظمة الإتاحة الآن، نظرة عامة عالمية عن حالات قطع الإنترنت في كل سنة وفي كل بلد[59]. وعلى نحو مماثل، ينكب معهد جورجيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية على تجريب نظام للكشف عن قطع الإنترنت وتحليله، وهو نظام يرصد ويحدد حالات قطع الإنترنت كلياً التي تمس حافة الشبكة أو جزءً كبيراً من البلد[60]. ويُعَد المرصد المفتوح لدى مسبار تداخلات الشبكة مصدرَ بيانات مفتوح عن التدخلات في شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم، بما فيها حجب المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهاتف الجوال[61]. ويوثق المستودَع الأوروبي للحوادث السيبرانية الهجمات والحوادث السيبرانية ذات البعد السياسي التي ترتكبها ضد أهداف سياسية جهاتٌ فاعلة تابعة لدولة

(53) انظر، على سبيل المثال، هذا الرابط: https://kvinnatillkvinna.org/wp-content/uploads/2023/11/The-Kvinna-till-Kvinna-Foundation-The-state-of-women-human-rights-defenders-2023.pdf.

(54) انظر هذا الرابط: https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/safeguarding_civil_society_space_for_children_0.pdf/.

(55) انظر هذا الرابط: https://artisticfreedominitiative.org/projects/artistic-freedom-monitor/.

(56) انظر هذا الرابط: https://freedomhouse.org/report/freedom-net.

(57) انظر، على سبيل المثال، هذا الرابط: https://ecnl.org/publications/iran-digital-spaces-protest-and-control.

(58) انظر هذه الوثيقة: A/HRC/50/55.

(59) انظر هذا الرابط: https://www.accessnow.org/campaign/keepiton/.

(60) انظر هذا الرابط: https://ioda.inetintel.cc.gatech.edu/.

(61) انظر هذا الرابط: https://unnutrition.org/.

ما وجهات فاعلة غير تابعة للدولة[62]. وفيما يتعلق بالخصوصية والمراقبة الرقمية، يوثق مؤشر صناعة المراقبة الدولية للخصوصية التوجهات في تطوير تكنولوجيا المراقبة وبيعها واستخدامها من قبل الحكومات، ويتضمن بيانات عن أكثر من 520 شركة مراقبة وعن أكثر من 600 عملية تصدير لتكنولوجيات مراقبة محددة تم الإبلاغ عنها[63].

43- وتؤدي الشركات الخاصة دوراً محورياً في إدارة الفضاءات الرقمية وتحتفظ بمعلومات بالغة الأهمية في تقييم توجهات الحيّز المدني. وعلى وجه الخصوص، تُعتبر شفافية الشركات فيما يتعلق بممارساتها وردودها على طلبات الحكومات حاسمةً في فهم توجهات الحيّز المدني الرقمي. ومنصة "تصنيف الحقوق الرقمية" عبارة عن قاعدة بيانات مفتوحة تصنِّف سياسات الشفافية لدى شركات التكنولوجيا التي تمس ما للمستخدمين من حرية تعبير وخصوصية[64]. وبالمثل، تجمع منظمة الإتاحة الآن إفصاحاتِ شركات التكنولوجيا عن التهديدات التي تتعرض لها الخصوصية وحرية التعبير، وتتضمن هذه الإفصاحات روابط تفضي إلى تقارير الشفافية التي تضعها شركات وسائط التواصل الاجتماعي، والتي قد تتيح بعض البيانات عن طلبات تقدّمت بها دول لإزالة محتوى ما من وسائط التواصل الاجتماعي[65].

رابعاً- الثغرات التي تشوب التقييم المنهجي والتحديات التي تعترضه

44- تعبّر المبادرات العديدة لتتبُّع توجهات الحيّز المدني التي تبلورت بمرور الوقت عن اتساع نطاق الحيّز المدني من حيث الجهات الفاعلة والعوامل والأحداث والتحديات حول العالم. إلا أن العديد من الخبراء الذين ساهموا في وضع هذا التقرير أشاروا إلى بعض التحديات والثغرات المشتركة المتعلقة بالمفاهيم والتعاريف وتوفُّر البيانات والموارد وبأمن مَن يجمعون المعلومات على أرض الواقع وفي الحيّز المدني على الإنترنت.

ألف- الحصول على البيانات

45- في كثير من الأحيان، تكون البيانات الموثوقة نادرة أو منعدمة. وتقوّض محدوديةُ الحصول على المعلومات الرسمية والمخاطرُ التي تعترض من يتشاركون المعلومات أو يجمعونها تقييمَ توجهات الحيّز المدني. وقد شدد العديد من المساهمين على أن هذه المعلومات لم تُنشر في كثير من الأحيان حتى عندما سجّلت كيانات حكومية أحداثاً وحوادث ذات صلة بالحقوق المرتبطة بالحيّز المدني. وكان من الصعب الحصول على معلومات من الإحصاءات الحكومية والوكالات والوزارات التنفيذية والسجلات الإدارية والقضائية عن تقييدات التجمعات أو عن اللوائح الإدارية المتعلقة بالجمعيات، مثلاً. وكانت العوائق التي تحول دون الحصول على المعلومات أكبر على الصعيد الإقليمي أو المحلي. وتفيد التقارير بأن الحكومات تعتمد أكثر فأكثر على المراسيم التقييدية التي لا تصدر بناءً على عمليات تشريعية وتنظيمية رسمية، والتي كثيراً ما لا يتم الإفصاح عنها علناً، مما يقيّد أكثر الحصول على المعلومات الرسمية ذات الصلة[66].

(62) انظر هذا الرابط: https://eurepoc.eu/dashboard/.

(63) انظر هذا الرابط: https://privacyinternational.org/blog/54/privacy-international-launches-surveillance-industry-index-new-accompanying-report.

(64) انظر هذا الرابط: https://rankingdigitalrights.org/.

(65) انظر هذا الرابط: https://www.accessnow.org/transparency-reporting-index/.

(66) انظر الورقة التي قدمها المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح.

46- وحسب رأي المجتمع المدني، تبقى بلا جواب، في بعض الحالات، طلباتُهم إتاحة الاطّلاع على السجلات الإدارية أو القضائية الحكومية أو تلك الواردة من وكالات إنفاذ القانون[67]. وكان أحد الأسباب وراء قلة إتاحة البيانات الرسمية التي جرى بيانها هو عدم توضيح ما هي الكيانات الحكومية المسؤولة عن جمع ونشر البيانات عن تقييدات الحيّز المدني وما هي الآليات المكلفة بتوحيد البيانات المتعلقة بالحيّز المدني على مختلف مستويات الحكومة. وشدد المتحاورون على أنه تكاد لم تُنشر علناً قط أي معلومات عمّن ادُّعِي أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات وهُم من أتباع الدولة - لا سيما الاعتداءات غير القاتلة وتلك التي تحدث في المناطق النائية أو في الأرياف[68].

47- وفي السياقات التي تصاعد فيها التوتر والعنف، كان الحصول على معلومات عن انتهاكات ارتُكبت في حق المجتمع المدني مضنياً أكثر، وكان ذلك في كثير من الأحيان بسبب خطوات متعمدة أقدمت عليها السلطات لفرض رقابة على مصادر المعلومات المحلية، بما فيها وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وبسبب عدم توفُّر التواصل الشخصي بشكل سري وآمن بين المواطنين مما عرّضهم للخطر، خاصة إذا كانوا لا يزالون موجودين في البلد[69]. وقد أعاقت مثل هذه البيئات غير المستقرة عمل المجتمع المدني وما يؤدي إليه من إنشاء آليات نظامية لتقييم توجهات الحيّز المدني[70].

48- وحتى عندما كانت المعلومات متاحة للجمهور، كان الكثير منها متاحاً بلغة الأغلبية فقط، مما أدى إلى تقييد وصول الأقليات والأجانب إلى المعلومات في الواقع العملي[71]. وتَنتُج تعقيدات أخرى أيضاً فيما يتعلق بالحصول على المعلومات عبر الإنترنت عن تصميم المواقع الإلكترونية الحكومية الذي يحول دون جمع البيانات آلياً، كإحباط التحليل بالجملة وإدخال اختبارات كابتشا (CAPTCHA)[72]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقييدات شبكة الإنترنت أو منصات اتصالات بعينها أو تعطيلها من قِبل الحكومات قد جعلت جمع معلومات من مصادر مستقلة عبر الإنترنت والاطّلاع على تقارير النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان عبر الإنترنت وإجراء استطلاعات الرأي والاستقصاءات والبحوث الميدانية عبر الإنترنت أصعب بكثير، بل جعلتها مهمة مستحيلة.

باء- توفُّر البيانات

49- قد تكون البيانات الرسمية القائمة على الأساليب الإحصائية لا غنى عنها في قياس الحيّز المدني، بينما قد يكون عدم توفر هذه البيانات مؤشراً على انتفاء الحيّز المدني أو على ضآلته. وعلى وجه العموم، كثيراً ما يكون توفُّر البيانات ونوعيتها على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بالاعتداءات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مثلاً، رهناً بمدى قوة بعض الجهات الفاعلة، لا سيما المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبوجود مجتمع مدني نشط بما فيه الكفاية.

50- وقد حظيت تقييمات الحيّز المدني بناء على مجريات الانتخابات وسياقات ما قبل الانتخابات باهتمام كبير (حتى من حيث التمويل)، فتضمّنت عادةً اهتماماً خاصاً بحريات وسائل الإعلام وقدرة المرشحين على القيام بحملاتهم الانتخابية وعقد التجمعات بأمان واستبعاد بعض فئات السكان من

(67) ورقة معلومات قدمتها منظمة "هيومن رايتس ووتش".

(68) انظر ورقة المعلومات التي قدمها مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

(69) ورقة قدمتها جمعية إعادة دمج شبه جزيرة القرم ومنظمة OVD-Info.

(70) انظر الورقة التي قدمتها مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(71) ورقة قدمتها جمعية رصد الحقوق المتساوية.

(72) ورقة قدّمتها OVD-Info.

التصـــويت. ومع ذلك، قد تكون هذه اللقطات التي تركز على أحداث أو عمليات بعينها في لحظة زمنية معينة، منفصـلة عن الفهم الأوسـع للحيّز المدني وعن التحليلات الأطول أجلاً التي تتناوله. ومن ثم كان من المهم ضمان إجراء تقييمات الحيّز المدني باستمرار.

51- وسلط المحاورون الضوء كذلك على الثغرات المتكررة في البيانات المتاحة. فقد كان هناك نقص في البيانات المتعلقة بتقييدات المشـــاركة العامة للشـــباب وبالاعتداءات عليهم[73]. وقليلة هي البيانات المتوفرة عن الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان وعن انتهاكات حقوقهم وحرياتهم الأساسية بسبب نقص وعيهم بحقوقهم وقلة فهمهم إياها وبســـبب عدم جمع البيانات ذات الصـــلة من منظور حقوق الطفل و/أو عدم تصـــنيفها حســـب الفئة العمرية. ومن جملة ذلك الافتقار إلى بيانات عن الشـــكاوى المقدمة أو الأعمال الانتقامية أو عن أي مؤشرات كمية أخرى من شأنها أن تسلط الضوء على المشاكل المنهجية في تنفيذ حقوق الأطفال الذين يؤدون دور مدافعين[74]. وبالمثل، بيّنت الإجراءات الخاصـــة لدى الأمم المتحدة الحاجة إلى تحسين رصد احترام حقوق الشعوب الأصلية[75] والأقليات[76] والسكان المنحدرين من أصل أفريقي[77]، وآخرين غيرهم.

52- وهناك حاجة أيضـاً إلى تمييز الجهات الفاعلة التي لها تأثير سـلبي على الحيّز المدني بشـكل أفضـــل. فيجب منذ البداية جمع المعلومات عمّن يُدّعى أنهم الجناة، بمن فيهم أفراد قوات الأمن وجهات فاعلة مسـلحة غير تابعة للدولة[78] ومؤسـسـات الأعمال التجارية[79]، حتى يتسـنى إجراء تحليل دقيق لطرائق تصـدي الدولة لمختلف أنواع الجناة وطرائق اسـتجابتها لضـحاياهم. ولنقل الصـورة الكاملة عن المسـاءلة، لا بد من إيجاد وسـائل لتتبُّع ما تتخذه الدول من إجراءات في تقديم الجناة إلى العدالة وتوفير سبل انتصافٍ للضحايا تكون في متناولهم.

جيم- مصادر المعلومات

53- تَجمع المعلومات غير الحكومية، التي تدرَج في المؤشـــرات ثم في تقييمات الحيز المدني في نهاية المطاف، وتتحقق منها في العادة منظماتُ المجتمع المدني المحلية والوطنية التي تتخاوض مع الناس على أرض الواقع ولديها معرفة بالسـياقات والشـبكات المحلية، ومن ضـمنها الضـحايا. إلا أن هذه المنظمات تفيد في كثير من الأحيان بأنها تفتقر إلى التجهيزات والموارد الكافية والمناســـبة لتوثيق الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى الصحفيين، وتحصل على موافقة مسبقة من الضحايا والشـــهود ومصـــادر المعلومات الأخرى – وهذا مبدأ أســـاســـي من مبادئ المنهجية القائمة على حقوق الإنسـان. وقد تنشـأ تحديات إضـافية في الحصـول على معلومات عن الاعتداءات التي تُنفَّذ في مناطق نائية أو في سياقات متوترة، وفي التواصل مع الضحايا والشهود[80].

(73) انظر هذه الوثيقة، على سبيل المثال، A/HRC/55/50. انظر أيضاً هذا الرابط: https://www.un.org/youthenvoy/wp-content/uploads/2021/06/Global-Report-on-Protecting.-Young-People-in-Civic-Space.pdf.

(74) انظر الورقة المشتركة التي قدمتها منظمة حقوق الطفل "Child Rights Connect" ومنظمة إنقاذ الطفولة.

(75) A/HRC/39/17.

(76) A/HRC/50/24.

(77) A/70/335.

(78) انظر، على سبيل المثال، هاتين الوثيقتين A/HRC/49/19 وA/HRC/52/25.

(79) انظر، على سبيل المثال، هذه الوثيقة A/HRC/47/39/Add.2.

(80) انظر الورقة التي قدّمها مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

54- ويشـــمل تقييم تقييدات الحيّز المدني في كثير من الأحيان جمعَ المعلومات عن انتهاكات يُدّعى ارتكابها وعن إخفاقات السلطات والجهات الفاعلة من غير الدول، بما يتيح تفحُّصـها علناً. وبالتالي، غالباً ما يتعرّض المكلفون بجمع البيانات لمخاطر كبيرة. فبالإضـــافة إلى التهديدات والمضـــايقات والاعتداءات المباشـرة، قد يكون لتجريم أولئك الذين يسـاهمون في تقييم توجهات الحيّز المدني، بمن فيهم الصـحفيون، تأثير مصعِق يؤدي إلى الرقابة الذاتية وغيرها من أشكال الحماية الذاتية وتخفيف المخاطر.

55- أما على المستوى التنظيمي، فقد تؤدي المخاطر الأمنية إلى امتناع المنظمات عن رصد بعض القضايا أو المجموعات السكانية أو الإبلاغ عنها خوفاً من الانتقام. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي التهديدات عبر الإنترنت والمراقبة والاعتداءات على المنصـــات الرقمية التي تجمع معلومات عن الاعتداءات على مجتمعات الميم+[81] والمدافعين عن حقوق المرأة[82] إلى سـحب تلك المنصـات أو المبادرات. وبالإضـافة إلى الشواغل بشأن الحماية الفورية الناجمة عن جمع واستخدام بيانات معينة، قد يتعرض الأفراد والمنظمات لمخاطر مستمرة وأطول أجلاً مرتبطة بالاستنتاجات التي يتوصلون إليها والشهادات التي يدلون بها فيستنار بها أو تُستخدم في عمليات المساءلة وغيرها.

دال- الطرائق المتّبَعة في التقييمات

56- أدى اتساع نطاق الحيّز المدني وشدة اختلاف التحديات التي تعترض الجهات الفاعلة في الحيّز المدني في جميع أنحاء العالم إلى تصـنيفات غير متجانسـة إلى حد كبير. وقد شدد الخبراء على أن تعقيد الحيّز المدني وتعدُّد أبعاده ينشئان تحديات في اعتماد منهجيات تقييم مشتركة، حتى بالنسبة للأسئلة التي تدرَج في الاستطلاعات وكيفية صياغتها وكيفية جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وتجميعها والإبلاغ عنها. فعلى سـبيل المثال، تَنتج عن إحصـاء الأحداث أو أعداد الأفراد المتضـررين أرقامٌ مختلفة يمكن تفسـيرها أو إيصالها بشتى الطرائق[83].

57- وتزيد جودة البيانات بزيادة اتســاق معايير وأســاليب إدارة البيانات وتخزينها وتصــنيفها وترميزها وتوسـيمها وبزيادة وضــوح الحد الأدنى من متطلبات التصــنيف. ويتطلب التوثيق المنتظم للبيانات وإدارتها وتحديثها اسـتثماراً طويل الأجل وقدرات كبيرة، خاصـة عندما يكون المراد هو ضـمان إبراز الأهداف أو أنواع التهديدات الأقل وضـوحاً وتضـمينها في التحليل[84]. ولدرجة التصـنيف وإمكانية إجرائه أهمية بالنسبة للكشف عن أنماط التمييز والإقصـــاء، وهو ما يتيح بدوره معالجتها. وينطبق ذلك أكثر على تتبع التوجهات عبر البلدان أو المناطق أو القطاعات. ومن شـأن الإطار المفاهيمي والمنهجي الذي وضـعته المفوضـية السـامية لحقوق الإنسان لمؤشرات حقوق الإنسان أن يقدم الإرشاد من أجل ضمان مواءمة جهود إدارة البيانات المحلية والوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، تيسيراً لزيادة استيعاب المعلومات المتاحة واستخدامها.

58- ولكي يتســنى اســتجلاء توجهات الحيّز المدني بســرعة أكبر، لأغراض منها الإنذار المبكر والتوقّي، لا بد من الاســتثمار في أدوات جديدة لجمع البيانات وتقييمها، بما فيها الأدوات والتكنولوجيا الرقمية المبتكرة، كي يتم التحول من البيانات التي يتم جمعها وتقديمها على أســاس دوري أو ســنوي فقط إلى بيانات في الوقت الحقيقي[85]. وثمة أيضــاً حاجة إلى تدريب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

(81) ورقة قدمتها منظمة كريولا.

(82) ورقة قدمتها منظمة كيفينا تيل كيفينا.

(83) انظر ورقة مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

(84) انظر ورقة منظمة مدافعي الجبهة الأمامية.

(85) المرجع نفسه.

المحلي على استخدام الأدوات الرقمية والمنصات الإلكترونية لجمع البيانات. وارتفاع التكاليف، إلى جانب الافتقار إلى القدرات والوعي بمنافع الأدوات الرقمية والحواجز المالية والمعرفية وضعف أنظمة الاتصالات والشبكات غير الموثوقة والحواجز التي تعوق الحصول على المعلومات عبر الإنترنت، كلها عوامل تعيق زيادة شمول البيانات والتحليلات وتحسين توقيتها[86].

هاء- الشفافية بشأن التدخل في المحتوى المنشور على الإنترنت

59- بالنظر إلى تزايد أهمية الأدوات الرقمية بالنسبة لقدرة الناس على ممارسة حقوقهم، مثلاً للمشاركة في الشؤون العامة والتعبير عن أنفسهم، لا بد من جمع الأدلة على الحوادث التي تقع على الإنترنت لتقييم الحيّز المدني تقييماً مجدياً. كما أن تعقُّب التهديدات والمضايقات عبر الإنترنت أمر أساسي، لا سيّما أنها قد تكون استمراراً لاعتداءات خارج الإنترنت أو قد تتطور إلى اعتداءات خارج الإنترنت. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بوصف توجهات الحيّز الإلكتروني والرقمي، تكون التعريفات والمصطلحات أكثر تبايناً حتى من التعريفات والمصطلحات الخاصة بقضايا الحيّز المدني الأخرى. وهناك نقص كبير في الأدوات والنُّهج التي تحظى باتفاق واسع عليها لجمع البيانات بشكل منهجي عن القيود والتهديدات في المجال الرقمي. ويزداد الأمر تعقيداً بسبب المفاهيم التي كثيراً ما تتسم بغموض تعريفها وتُتخذ ذريعة للتقييدات، مثل خطاب الكراهية والعنف على الإنترنت والتضليل الإعلامي. ويستهلك تتبُّع المراقبة الرقمية الكثير من الموارد بوجه خاص. ورغم أن من شأن بعض المؤشرات البديلة الموجودة أن يساعد في تقييم الاتصال بالإنترنت والمنصات الرقمية واستخدامها وفي تقييم ميزات الأمان والخصوصية الخاصة بها، فإنه لا يعطي صورة كاملة عن الحيّز المدني الرقمي.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

60- تتطلب حماية الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان، وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، فهم التوجهات والتهديدات التي يتعرض لها الحيّز المدني فهماً موثوقاً ومواكباً للأحداث الجارية. ووضعُ مثل هذا الأساس لفهم توجهات الحيّز المدني أمر حيوي بالنسبة لإزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ جميع حقوق الإنسان، وبالنسبة لضمان وجود حكومات مسؤولة ومتجاوبة، ومن ثم بالنسبة لتحقيق التقدم الاقتصادي والسلام المستدامين. كما أن تقييمات الحيز المدني بالغة الأهمية بالنسبة لتحديد علامات الإنذار المبكر عندما تتدهور الأوضاع.

61- ورغم العقبات العديدة، يساهم العديد من الجهات الفاعلة المختلفة بـ "قِطعٍ من الصورة المقطّعة" لا تقَّدر بثمن تتيح، إذا ما أُخذت مجتمعةً، تكوين صورة أكمل عن توجهات الحيّز المدني. وعندما تستند هذه الجهود إلى منهجيات شفافة وتصنيفات مشتركة، فإنها تسهّل المقارنات بين السياقات وتُنتج أدلة دامغة. ومن شأن اعتبار الانتخابات لحظة محددة ضمن دورة أطول من دورات الحيز المدني أن يساعد في استكمال الجهود الأخرى لتتبُّع توجهات الحيّز المدني بعد هذه الفترات. وعند التركيز على فئات محددة من المدافعين، كالمدافعين عن البيئة أو النشطاء الشباب أو المدافعين عن حقوق المرأة، لا بد من الاستفادة من عناصر رئيسية مشتركة لأجل ضمان تكامل النتائج وقابليتها للمقارنة. وإدراك تنوعات وتقييدات هذه التقييمات، كارتباطها بحقوق الإنسان والعناصر التي تركّز عليها، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لاستخدامها.

(86) ورقة قدمتها منظمة iProbono.

62- ويجب أن يشارك في تقييم توجّهات الحيّز المدني، لا سيما على المستوى القُطري، جهات فاعلة محلية مستقلة وممكّنة؛ إذ يجب أن يكون التحليل متجذراً في سياقات قُطرية محددة، مع مراعاة الديناميكيات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدد مَن يملك صوتاً ومَن لا يملك السلطة. وينبغي أن تدمَج في تقييمات الحيّز المدني عوامل أوسع نطاقاً، كسيادة القانون واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

63- ويستلزم تتبُّع توجهات الحيّز المدني على الإنترنت فهماً مشتركاً للعناصر الأساسية المطلوبة للقياس وللاستثمار في أدوات ومناهج يسهل الحصول عليها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصوصية والسرية. فقد أثبتت الشراكات القائمة التي تسجل عمليات إغلاق الإنترنت وفقاً لمجموعة من العوامل المتفق عليها مسبقاً نجاحَها في جمع بيانات موثوقة. ومن شأن إبداء الحكومات والشركات مزيداً من الشفافية أن يتيح أكثر الاطّلاع على البيانات ذات الصلة فيما يتعلق، مثلاً، بطلبات إزالة أو تنظيم أنواع معينة من المحتوى.

64- ويدعو المفوض السامي الدول إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ التزامها بزيادة إتاحة الحصول على المعلومات عن تتبُّع التوجهات إلى أقصى حد ممكن، مثل الإفصاح عن قرارات الهيئات العامة وإجراءاتها، بما فيها القرارات القضائية والقرارات المتعلقة بالميزانية؛

(ب) ضمان سلامة وأمن أولئك الذين يجمعون المعلومات لأغراض تقييم توجهات الحيّز المدني ويؤدون دور مدافعين عن حقوق الإنسان، والاعتراف بالمخاطر المباشرة التي تعترضهم أثناء القيام بعملهم على أرض الواقع والتصدي لها، فضلاً عن المخاطر الأطول أجلاً التي قد تنشأ عن استخدام ما يتوصلون إليه من استنتاجات وما يُدلون به من شهادات في عمليات المساءلة وغيرها؛

(ج) تحديد ما هي الكيانات الحكومية المسؤولة عن جمع بيانات الحيّز المدني وإتاحتها، حتى من بين وكالات إنفاذ القانون والسلطة القضائية، والقيام بالشيء نفسه على المستوى دون الوطني؛

(د) إنشاء وتوطيد الأطر التنظيمية توخياً لزيادة الشفافية بشأن التدابير المتعلقة بالحيّز المدني على الإنترنت، مثل تدابير إغلاق الإنترنت وإنفاذ تقييدات المحتوى على الإنترنت واقتناء تكنولوجيات المراقبة واستخدامها؛

(هـ) الاستثمار في تعزيز قدرات الكيانات الإحصائية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في شراكة مع الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تحسين جمع البيانات وتصنيفها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وللممارسات الإحصائية الدولية؛

(و) رصد مدى فعالية قنوات المشاركة العامة المجدية على جميع المستويات (كآليات تقديم الشكاوى وما إذا كانت هذه القنوات متاحة للجميع)، وضمان أن تمكِّن القنواتُ المجتمع المدني ومنظمات أخرى من تقديم معلومات مفيدة؛

(ز) تشجيع البرلمانات الوطنية على المساهمة في جمع البيانات عن المسائل ذات الصلة بممارسة الحريات العامة وعن حالة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، والنظر في تنظيم جلسات استماع عامة دورية مكرسة تحديداً لتوجهات الحيّز المدني على مختلف المستويات؛

(ح) اعتماد إطار مؤشرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان والنهج القائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات ونشرها وإعداد تقارير عنها، وتصنيف المؤشرات لكل سبب من أسباب التمييز المحظورة؛

(ط) في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بذل جهود مضاعَفة لأجل جمع البيانات وإعداد التقارير عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما منها مؤشرات الهدف 16، الذي هو بمثابة عامل تمكين بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة؛

(ي) توفير الموارد الكافية للمبادرات التي يأخذ المجتمع المدني والمجتمع الدولي بزمامها لأجل تتبُّع توجهات الحيّز المدني، ومن جملتها إزالة الحواجز التي تعيق الحصول على التمويل للعمل في الحيّز المدني، والنظر في كيف يمكن أن يدعم تشجيعُها التكامل ما بين مختلف الجهات الفاعلة وأطر التقييم، وضمان أن يكون لدى المجتمع المدني القدرة على طلب الموارد واستلامها واستخدامها، حتى فيما يتعلق بجمع البيانات وتقييم توجهات الحيّز المدني[87]؛

(ك) لا سيما الدول التي تؤدي دور جهات مانحة، لأجل الاعتراف بالمساهمات الحيوية التي يقدمها أولئك الذين يقيّمون الحيز المدني على أرض الواقع، بوسائل منها تمويلُهم، والسعي إلى إزالة المخاطر التي تعترض أولئك الأشخاص.

65- ويوصي المفوض السامي بأن يقوم المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يلي:

(أ) تقوية التعاون على استكشاف كيفية زيادة مواءمة التعريفات والتصنيفات ومعايير جودة مصادر البيانات مع قانون حقوق الإنسان، وضمان التكامل بين مختلف النهج والمنهجيات وقابليتها للمقارنة؛

(ب) النظر في المنهجيات والأدوات المبتكرة، حتى بالشراكة مع الدول والمنظمات الدولية ومنصات التكنولوجيا، لأغراض رصد توجهات الحيّز المدني على الإنترنت والتهديدات والاعتداءات عبر الإنترنت، بهدف جمع البيانات والمعلومات "في الوقت الحقيقي".

66- ويوصي المفوض السامي بأن تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى بما يلي:

(أ) المتابعة مع الدول لضمان الاسترشاد بتقييمات الحيّز المدني في الجهود المبذولة لأجل دعم التنمية والسلام؛

(ب) الانضمام إلى دول وجهات فاعلة أخرى في الدعوة إلى تحسين جمع البيانات ووضع تقارير عن توجهات الحيّز المدني، بما في ذلك الحاجة إلى تصنيف البيانات ونشرها، وزيادة اتساق التعاريف والمصطلحات وجوانب أخرى تتعلق برصد الحيّز المدني وتقييمه؛

(ج) تيسير الحوار بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة بهدف تحسين جمع البيانات ودعم إنماء القدرات المشتركة لأجل إعداد التقارير عن غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تكثيف الجهود لأجل ضمان أمن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المعرضة للخطر، استناداً إلى سياسات الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن الحماية، وتتبُّع ما يُدَّعى من أعمال تخويف وانتقام والتصدي لها بشكل مناسب؛

(هـ) مواصلة بذل الجهود لأجل تتبُّع توجهات الحيّز المدني استناداً إلى الإطار الدولي لحقوق الإنسان، وزيادة القدرة على جمع بيانات دقيقة وذات نوعية جيدة في أوانها، حتى بشأن تقييدات وأحداث بعينها تهُمُّ الحيّز المدني.

(87) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 13/53.